على أن السياسات الاقتصادية التي يمكن رسمها للمناطق المحتلة في ظل الاحتلال، ينبغي أن تحقق الغايات التالية:

١ ــ الحد من تيار الهجرة المتصاعدة من المناطق المحتلة إلى الخارج العربي والعالمي، وهي الهجرة التي سجلت في الأعوام الأخيرة المنصرمة مستويات خطيرة تبعث على القلق قومياً واقتصادياً.

٢ ــ توفير فرص عمل أكثر محلياً في المناطق المحتلة، بغية امتصاص عدد متزايد من الفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل.

٣ ــ التقليل من الأضرار الناجمة عن الاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية التي تنتهجها اسرائيل في الوقت الحاضر في كل من الضفة والقطاع.

٤ ــ وضع برامج عاجلة تستهدف دعم بعض القطاعات الاقتصادية التي توشك على الانهيار.

ولا يمكن انجاز هذه الأغراض الملحة إلا بجهد عارم ومنظم، خصوصاً من جانب الفلسطينيين وسواهم من العرب خارج فلسطين. وينبغي أن يسبق كل هذه الجهود وضع دراسات علمية دقيقة من جانب الخبراء والمختصين. وسوف نسرد فيما يلي بعض المقترحات التي نرى فيها تحقيقاً للغايات السابقة ومساعدة على بلورتها:

أولاً: تقديم دعم مالي منتظم وثابت لجميع الموظفين العموميين، ما خلا أولئك الذين يتلقون فعلاً دعماً مالياً من الأردن باعتبارهم كانوا موظفين لدى الحكومة الأردنية عشية يوم الاحتلال. أما الموظفون العموميون الذين تم توظيفهم بعد الاحتلال فيتلقون رواتبهم من الادارة العسكرية الاسرائيلية، وهي رواتب لا تكاد تغطي ٦٠٪ من احتياجاتهم في مستوى معيشي عادي(*). وحيث أن هؤلاء في غالبيتهم من الشباب المؤهل علمياً، فإنهم المعرضون بقوة للسقوط في تيار الهجرة إلى البلدان العربية المجاورة حيث تدفع لهم مرتبات أعلى بكثير. وعلى العكس من ذلك فإن الموظفين الذين يتلقون دعماً مالياً من الأردن يتمتعون واقعاً وفعلاً بحصانة جيدة تقيهم إغراءات الهجرة.

هناك عشرة آلاف موظف عمومي في الضفة الغربية، منهم سبعة آلاف تقريباً لا يتلقون أي دعم مالي من الأردن. وينبغي أن نضيف إلى هؤلاء زهاء ٣٥٠٠ موظف عمومي في قطاع غزة. فإذا احتسبنا المعدل الوسطي للدعم المالي لكل موظف من هؤلاء في حدود الثلاثين ديناراً أردنياً (ما يعادل ٤٥٪ من المدخول الحالي)، تصبح تكلفة خطة الانقاذ هذه نحو أربعة ملايين دينار أردني سنوياً(**). فبالاضافة إلى الآثار الفورية

(*) على الرغم من أن الأسعار هي نفسها في اسرائيل والمناطق المحتلة، فإن موظفي الحكومة في اسرائيل يتلقون رواتب تزيد بنسبة ٥٠٪ عن رواتب أقرانهم في المناطق المحتلة الذين يتمتعون بالمؤهلات نفسها.

(**) تدفع الحكومة الأردنية ــ استناداً إلى مؤهلات الموظفين ــ نحو ستين ديناراً أردنياً إلى كل من موظفيها في الضفة الغربية، وهو مبلغ يعادل زهاء ٩٠٪ مما يتلقونه من اسرائيل.